حقق شعبنا أروع انتصاراته بإنجاز الوحدة.. الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية والحلم التاريخي العظيم للشعب

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

# التقى قادة الأحزاب والتنظيماتالسياسية بغياب (المشترك) وأعلن عن مبادرة لتعديلات دستورية

## رئيس الجمهورية :

# نحن منفتحون على جميع الآراء والتصورات وما يهمنا هو مصلحة الوطن أولا

# على الجميع المشاركة في إثراء المبادرة بما يخدم المصلحة الوطنية

صنعاء / سبأ :

اجتمع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي دعاها الى حوار مفتوح حول كافة القضايا الوطنية وبما تتطلبه ظروف المرحلة الراهنة ومجريات التطورات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وقد رحب الأخ الرئيس بقادة الأحزاب مستعرضا التطورات في الساحة الوطنية والمعالجات التي تم اتخاذها لمعالجة العديد من القضايا في المجتمع وفي مقدمتها فضية المتقاعدين.. مشيرا الى أبعاد الدعوة التي وجهها فخامته للأحزاب والتنظيمات السياسية للحوار الجاد والمسؤول حول كافة القضايا الوطنية في إطار الحرص على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية وباعتبار مسؤولية بناء الوطن مسئولية الجميع دون استثناء.

وأعلن فخامة الأخ الرئيس عن مبادرة لإجراء تعديلات دستورية تهدف الى تطوير النظام السياسي الديمقراطي والانتقال بنظام السلطة المحلية الى نظام الحكم المحلي وتتمثل هذه المبادرة في الآتي:-

رئيس الجمهورية يترأس اجتماع مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية

## مبادرة الرئيس تضمنت عدة مقترحات لتطوير النظام السياسي الديمقراطي أبرزها :

## تعديل النظام السياسي للحكم ليكون رئاسيا كاملا ومدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات

## أن تتكون السلطة التشريعية من غرفتين تشريعيتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى ويتم انتخابهما كل أربع سنوات

## تعديل مسمى السلطة المحلية إلى الحكم المحلي وانتخاب رئيس الحكم المحلي بالمحافظة والمديرية من قبل هيئة الناخبين

## تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من 14 قاضيا بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى

## الأحزاب والتنظيمات السياسية تعتبر عدم تلبية (المشترك) لدعوة الرئيس موقفا غير مسؤول ويعبر عن رؤية قاصرة وأنانية في التعامل مع الآخر

- النظام السياسي للحكم يكون رئاسيا كاملا.
- مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات.
- تتكون السلطة التشريعية من غرفتين تشريعيتين هما مجلس النواب ومجلس الشورى.
- انتخاب مجلس النواب كل أربع سنوات.
- انتخاب مجلس الشورى كل أربع سنوات.
- يستبدل مسمى السلطة المحلية ويعدل إلى الحكم المحلي.. ويكون رئيس الحكم المحلي منتخبا من هيئة الناخبين وفقا للقانون ويكون لمجلس الحكم المحلي صلاحيات يحددها القانون ويصدر قرار من رئيس الجمهورية لتسمية رؤسائها المنتخبون.. وينعكس ذلك الوضع على المديريات ووفقا لما يحدده القانون.
- تنشأ شرطة محلية في المحافظات ويكون هناك أمن عام مركزي يمثل كافة المحافظات مثله مثل الجيش الذي يكون سياديا ويمثل الوطن كله وينظم ذلك القانون.
- الضرائب والموارد المحلية تكون من اختصاص المجالس المحلية التي تقوم بتخصيصها في تنفيذ المشاريع وتسيير الأعمال في الإطار المحلي وفقا للقانون واتجاهات الخطط العامة ويحدد القانون ما يعد ضرائب سيادية مركزية وكذلك الواردات والثروات النفطية والمعدنية والغازية وغيرها من الثروات.
- تشكل اللجنة العليا للانتخابات بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى لعدد 14 شخصا من القضاة من ذوي الكفاءة والنزاهة ويتم اختيار سبعة منهم من رئيس الجمهورية ويصدر بهم قرارا من قبله وتكون اللجنة في ممارستها لمهامها محايدة ومستقلة وفقا للدستور.
- يتم تخصيص نسبة 15 بالمائة للمرأة في الانتخابات لعضوية مجلس النواب وينص على ذلك في قانون الانتخابات.

واكد الأخ الرئيس أهمية ان يشارك الجميع بطرح آرائهم وتصوراتهم حول تلك المقترحات وإثرائها بالاتجاه الذي يخدم المصلحة الوطنية وقال": نحن منفتحون على جميع الآراء والتصورات وما يهمنا هو مصلحة الوطن أولا وأخيرا".

وعبرت الأحزاب والتنظيمات السياسية التي حضرت الاجتماع عن تقديرها الكبير وتثمينها العالي لدعوة فخامة الأخ الرئيس للحوار وجعله شاملا لكافة أطراف العملية السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مؤكدة أن الحوار يمثل الوسيلة المثلى لمعالجة كافة القضايا الوطنية والمشكلات في المجتمع بعيدا عن الخصومة السياسية او المكايدات الحزبية والمناكفات الاعلامية التي تضر بالوطن ومصالحه العليا.

وأبدت الأحزاب المشاركة في اللقاء عن أسفها لعدم حضور أحزاب اللقاء المشترك الاجتماع وعدم تلبية دعوة فخامة رئيس الجمهورية الذي حرص على التعامل مع كافة القوى السياسية باعتبارها تمثل منظومة متكاملة في إطار النظام السياسي القائم على التعددية السياسية والحزبية، معربة عن استنكارها لهذا الموقف غير المسؤول او المبرر لأحزاب اللقاء المشترك والذي يعبر عن رؤية قاصرة وأنانية في التعامل مع الآخر وعدم التعايش معه ومحاولة إقصائه وهو ما يتعارض مع ابسط مفاهيم ومرتكزات العملية الديمقراطية التي تقبل بالآخر وبالحوار الذي يشمل الجميع باعتباره أساسا ومنطلقا للممارسة الديمقراطية.

كما أعلنت تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية عن رفضها لكل المحاولات الهادفة الى الاستغلال السيئ لبعض القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع للتضليل وإثارة الفوضى وتهييج المشاعر والإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي العام، مؤكدة أهمية اللجوء للمعالجات الموضوعية لمشكلات الواقع وفي إطار الاستيعاب الواعي لحقائق الواقع وبعيدا عن المكايدات الضارة بالوطن وأمنه واستقراره ومسيرة التنمية والاستثمار فيه.

وأشادت الأحزاب والتنظيمات السياسية بالإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لإنهاء مظاهر التسلح في المدن وعواصم المحافظات في إطار تطبيق قانون تنظيم حمل السلاح، موضحة ان إنهاء المظاهر المسلحة يمثل ظاهرة حضارية تستحق الإشادة والتعاون من قبل كافة المواطنين مع الأجهزة الأمنية من اجل إنجاحها.

وأكدت الأحزاب المشاركة في اللقاء أهمية المضي قدما في التطبيق الصارم للإجراءات الخاصة بتنظيم حمل السلاح ومنع التجول به في العاصمة صنعاء وعواصم المحافظات وهو ما يعزز الجهود المبذولة من اجل ترسيخ الأمن والسكينة العامة وتهيئة المناخات الملائمة للتسريع بوتائر التنمية والاستثمار وتحقيق المصلحة الوطنية.

## بموجب اتفاقية مشاركة أولية مدتها عشر سنوات وقعتها اليمن مع شركة أمريكية:

# إنشاء محطات نووية لتطوير إنتاج 5آلاف ميجاوات من الكهرباء النووية السلمية الآمنة

## رئيس الوزراء : المشروع سيحدث نقلة نوعية بقطاع الطاقة وسيخدم تطوير عملية التنمية والاستثمار

صنعاء / سبأ:

التقى الدكتور على محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء أمس وفد الشركات الاستشارية الأمريكية الخليجية في مجال الطاقة النووية برئاسة جيم جيفري، رئيس مجلس إدارة شركة الطاقة الأمريكية، بحضور الدكتور مصطفى بهران وزير الكهرباء والطاقة وصلاح العطار ، رئيس الهيئة العامة للاستثمار وعادل ذمران الوكيل المساعد بوزارة الكهرباء.

وخلال اللقاء أطلع الأخ رئيس الوزراء على الترتيبات الفنية المتعلقة بإنشاء أول محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية في بلادنا بقدرة 5 ألاف ميجا وات بنظام الاستثمار وذلك على ضوء مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها أمس الاثنين في صنعاء بين الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الكهرباء والطاقة وشركة باورد كوربوريشن الامريكية، حيث اتفق الجانبان على المشاركة الأولية لمدة عشر سنوات للعمل بشكل حصري على تطوير خمسة آلاف ميجاوات من الكهرباء النووية السلمية الآمنة والمنافسة اقتصاديا وتحلية مياه البحر.

وأعلن الدكتور مجور مباركة الحكومة لمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها لتنظيم التعاون والإشراف على الخطوات المرتبطة بهذا الجانب، موضحا إن المشروع سيحدث نقلة نوعية لقطاع الطاقة في اليمن ، وسيؤثر بشكل كبير على تطور عملية التنمية والاستثمار.

واستعرض رئيس الوزراء توجهات الحكومة لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية بالاعتماد على البدائل النظيفة لإنتاج الطاقة وفي المقدمة الغاز، مشيرا إلى أن أول محطة غازية لإنتاج الطاقة ستدخل المنظومة الكهربائية الوطنية في الربع الأول من العام المقبل، مؤكدا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار موضوع كلفة شراء الطاقة وأهمية أن يكون منافسا لصالح الطاقة الكهربائية النووية.

من جانبه أكد جيم جيفري، ان العام المقبل سيشهد تنفيذ الدراسات المتعلقة بهذا المشروع تمهيدا لبدء الخطوات العملية لإقامة المحطة لاحقا .

وقع الاتفاقية عن الجانب اليمني وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران وعن جانب شركة باورد كوربوريشن الامريكية السيد جيم جيفري رئيس مجلس إدارة الشركة.

وأوضح الوزير بهران في مؤتمر صحفي عقد مساء أمس بصنعاء أن العمل سيبدأ بتنفيذ دراسات الجدوى واختيار المواقع التي ستقام عليها مشاريع المحطات النووية مرورا بالنواحي الاقتصادية والتقنية والبيئية وانتهاء باختيار التكنولوجيا المناسبة، وقال :" سيتم بناء هذه المشاريع استنادا الى الأعراف والقوانين الدولية النافذة وبالتوافق مع إرشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وبين بهران أن الخطة الاقتصادية والمالية للمشاريع ستقوم على أساس استقلالية كل مفاعل نووي على حدة بما يعرف بمنتج الطاقة المستقل من خلال نظام الاستثمار المعروف بمبدأ البناء والامتلاك والتشغيل، مشير الى ان شركة باورد كوربوريشن ستتولى الإشراف على عملية تأمين تمويل تكاليف تطوير المشروع .

وفيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية أوضح وزير الكهرباء والطاقة انه سيتم تحديدها بعد تنفيذ دراسة الجدوى، مشيرا إلى ان الكهرباء التي سيتم إنتاجها من هذه المحطات هي كهرباء منافسة اقتصاديا أي ارخص من الطاقة التي يتم إنتاجها حاليا في اليمن وبما يمكن الحكومة اليمنية من شرائها، وأفاد الوزير بهران أن اليمن تمتلك منظومة أمن إشعاعي جيدة، بنتها خلال السنوات السبع الماضية تشتمل على قوانين وتشريعات وأنظمة وبرامج ولوائح ، فضلا عن الكادر المؤهل، مبينا أنه لولا البنية التحتية للأمن والأمان النوويين في اليمن لما وافقت وكالة الطاقة الذرية على رغبتها في إنشاء محطات نووية في اليمن لتوليد الطاقة الكهربائية ".

واشار إلى أن ما تم انجازه في مجال الأمن والأمان يمثل مرحلة أولى حيث سيتم استكمال بقية الجوانب بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية..منوها الى ان الشركة المستثمرة ستتولى الأمن والأمان داخل المنشأة فيما تتولى الحكومة اليمنية توفير الأمن خارجها.

من جانب آخر استقبل الأخ عبد العزيز عبد الغني، رئيس مجلس الشورى أمس الاثنين جيم جيفري رئيس مجلس إدارة الشركة الأمريكية للطاقة والوفد المرافق له وبحضور الدكتور مصطفى بهران وزير الكهرباء والطاقة.

وفي اللقاء اطلع رئيس مجلس الشورى على الترتيبات التي تقوم بها الشركة للقيام بدراسات الجدوى للمواقع الثلاثة التي اختيرت من قبل الحكومة لإقامة محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، وكذا خطط الشركة بشأن إقامة محطة توليد نووية كمرحلة الأولى في أحد هذه المواقع، على ضوء الاتفاق الموقع بين وزارة الكهرباء والشركة الأمريكية، حيث عبر رئيس مجلس الشورى عن ارتياحه للخطوات التي تتخذ باتجاه إحلال بدائل جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية لتغطية الفجوة القائمة في احتياجات البلاد للكهرباء.